

# الموضوع : التشريعات الليبية

قانون رقم 10 لسنة 1990 بشأن  
اعادة تنظيم مهنة المحاماة

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 27

السنة الثامنة والعشرون

منتدى نادي الطفل والاسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة  
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرق الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

## « قانون رقم 10 لسنة 1990م

## بشأن إعادة تنظيم مهنة المحاماة

## مؤتمر الشعب العام ، ، ، ،

- تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لعام 1399 و 1399 الموافق 1989م التي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية « مؤتمر الشعب العام » في دور انعقاده العادي السادس عشر في الفترة من 5 الى 12 من شهر شعبان 1389 و 1389 الموافق من 2 الى 9 من شهر الربيع 1990م .
- وبعد الاطلاع على الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير .
- وعلى القانون رقم «4» لسنة 1981م بشأن ادارة المحاماة الشعبية .
- وعلى القانون رقم «87» لسنة 1971م بشأن ادارة القضايا .

## ( صيغ القانون الاتي )

## المادة الاولى

- يجوز للأفراد مزاولة مهنة المحاماة من خلال مكاتب فردية أو تشاركيات بالشروط والايضاح المقررة في هذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه وذلك دون الاخلال باحكام القانون رقم «87» لسنة 1971م بشأن ادارة القضايا والقانون رقم ( 4 ) لسنة 1981م بشأن انشاء ادارة المحاماة الشعبية .

## المادة الثانية

- يتمتع كل شخص بحق الدفاع أمام المحاكم والنيابات بواسطة محام من بين أعضاء ادارة المحاماة الشعبية على الوجه الذي يبينه القانون رقم (4) لسنة 81م المشار اليه ، كما له أن يختار محاميا خاصا على نفقته للدفاع عنه أمام المحاكم وكافة الجهات وطبقا لاحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه .

## المادة الثالثة

- لا يجوز الجمع بين عضوية ادارة المحاماة الشعبية وممارسة مهنة المحاماة من خلال مكاتب فردية أو تشاركيات .

### المادة الرابعة

للمحامين الذين يزاولون المهنة من خلال مكاتب فردية أو لشاركيات الحق في تقاضي أتعاب من موكلهم عما يقومون به من أعمال في نطاق المهنة دون استغلال وذلك وفقا للحدود والاسس والمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

### المادة الخامسة

تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط مزاوله مهنة المحاماة وفقا لاحكام المادة الاولى ، وتحديد جداول المحامين وكيفية قبولهم وشروط قيدهم في تلك الجداول ونقلهم من جدول الى اخر ورسوم القيد لكل جدول وكيفية تحصيلها ، ونص اليمين التي يؤديها والجهة التي يؤدي امامها .  
وتبين اللائحة التنفيذية كذلك حقوق المحامين وواجباتهم واحكام تأديبهم .

### المادة السادسة

تطبق احكام قانون الضمان الاجتماعي المتعلقة بالعاملين لحساب انفسهم على المحامين الذين يمارسون المهنة بمقابل وفقا لاحكام هذا القانون .

### المادة السابعة

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للعدل .

### المادة الثامنة

تلغى المادة التاسعة والعشرون من القانون رقم «4» لسنة 81م المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون .

### المادة التاسعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وفي وسائل الاعلام المختلفة ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مؤتمر الشعب العام

صدر في 1 صفر 1400 و .ر

الموافق : 22 هانيبال 1990 م